التقرير السنوي للجنة المراجعة حول النظام الرقابي في البنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2017م

تم تشكيل لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة بقرار من الجمعية العمومية

خلال عام 2017م ، تم عقد (6) اجتماعات بمعدل مرة كل ربع عام على الأقل قبل إصدار الموافقة على نتائج البنك الأولية والنهائية. وتتألف لجنة المراجعة من خمسة أعضاء، منهم عضوين غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء مستقلين من خارج المجلس.

أعضاء لجنة المراجعة

- **جمال عبدالكريم الرماح — رئيس اللجنة ونائب رئيس مجلس الإدارة**
- **محمد عمير العتيبي — عضو اللجنة وعضو مجلس الإدارة**
- **عبدالله عبد اللطيف السيف — عضو اللجنة**
- **عبدالعزيز عبدالله الدعيلج — عضو اللجنة**
- **عبدالرؤوف سليمان باناجه — عضو اللجنة**

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسة

أولاً : التقارير والضوابط المالية والرقابية

- **مراجعة السياسات والإجراءات المحاسبية الأساسية وأية تعديلات تتم عليها.**
- **مراجعة ومراقبة سلامة القوائم المالية السنوية وأي نشرات رسمية تتعلق بأداء البنك المالي بالإضافة إلى التقارير المالية المهمة والمواضيع التي تتطلب مستوىَ عالياً من التقديرات الشخصية.**
- **دراسة السياسات والممارسات المحاسبية ومدى فعاليتها وتطبيقها وتوافرها وتقييم مدى كفاية سجلات المحاسبة وتقارير الحوكمة.**

- مراجعة توصيات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بمخصصات الائتمان والاستثمارات وسياسات البنك المتعلقة بتصنيف القروض.
- دراسة توصيات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بأحكام الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها وأي أحكام أخرى تتعلق بالخسائر أو القضايا.
- مراجعة سياسات البنك فيما يتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- دراسة مدى فاعلية وكفاءة منظومة الضوابط الرقابية الداخلية في البنك ، بما في ذلك رقابة أمن المعلومات.
- مراجعة وإقرار سياسة الإفصاح في البنك، ومراجعة التقارير حول مدى فاعلية ضوابط وإجراءات تلك السياسة.

ثانياً: المراجعين الخارجيين

- التوصية لمجلس الإدارة ومراقبة تعيين المراجعين الخارجيين وإعادة تعيينهم وإنهاء خدماتهم وتحديد تكلفة أتعابهم وشروط التعاقد معهم وأخذ الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.
- المراجعة والتحقق من استقلالية وموضوعية المراجعين الخارجيين ومدى فعالية عملية المراجعة مرة في السنة على الأقل مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات العلاقة.
- مراجعة خطة المراجعين الخارجيين السنوية والموافقة عليها.
- مراجعة خطاب ملاحظات المراجعين الخارجيين الموجة للإدارة (Management Letter) والموقف الحالي للملاحظات.

ثالثاً: إدارة المراجعة الداخلية

- مراجعة خطة المراجعة الداخلية والموافقة عليها ومراقبتها والتأكد من توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مهمة المراجعة بالشكل المناسب.

- **مراجعة ما يعرضه رئيس المراجعة الداخلية حول مدى كفاية أنظمة الضوابط الرقابية الداخلية في البنك ودرجة الالتزام في هذا الخصوص.**
- **متابعة الإجراءات التصحيحية التي تقوم بها الإدارة التنفيذية للملحوظات الواردة في تقارير إدارة المراجعة الداخلية.**
- **مراجعة مدى استقلالية المراجعين الداخليين عن الإدارة التنفيذية والتحقق من عدم وجود اية قيود غير مبررة على اعمال رئيس المراجعة الداخلية**
- **اجراء تقييم سنوي لمدى فاعلية وكفاءة منظومة الضوابط الداخلية في البنك.**

رابعاً: إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

- **مراجعة سياسات إدارة المخاطر لعمليات تقييم المخاطر المهمة.**
- **مراجعة أهم المخاطر ذات العلاقة بالرقابة الداخلية والخطوات المتبعة من قبل الإدارة لمراقبة وضبط هذه المخاطر.**
- **مراجعة تقارير ونشاطات إدارة المخاطر لضمان منع نشاطات الاحتيال والمخاطر الأخرى ذات العلاقة.**

خامساً: الالتزام

- **مراجعة مدى كفاءة نظام مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة ونتائج التحقيقات والمتابعات التي أجرتها الإدارة حول اية حالات بعدم الالتزام.**
- **اعتماد الخطة السنوية لإدارة الالتزام والتوصية لدى مجلس الإدارة باعتماد دليل سياسات الالتزام.**
- **مراجعة التقارير من قبل مدير الالتزام حول الاجراءات التي تم إصدارها من قبل الإدارة لضمان التقيد بسياسات واجراءات البنك وقواعد وتعليمات مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية.**

سادساً: التأكيدات والإقرارات السنوية للإدارة التنفيذية بخصوص الرقابة الداخلية

خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2017م ، أكدت الإدارة العليا التالي:

- **سلامة وفاعلية ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة ضمن نظام الرقابة.**
- **معالجة أوجه القصور ونقاط الضعف الداخلية والخارجية لضمان سلامة مصالح البنك.**

سابعاً: رأي لجنة المراجعة حول النظام الرقابي في البنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2017م

بناءً على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة خلال عام 2017م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر وكذلك تقارير الجهات الرقابية ، وأخذاً في الاعتبار جهود الإدارة التنفيذية لمعالجة أي ثغرات تم اكتشافها للتأكد من معالجتها ووضع الضوابط الكفيلة التي تضمن عدم تكرارها. واستناداً على التأكيدات والإفصاحات السنوية التي تم الحصول عليها من الإدارة التنفيذية، فإن لجنة المراجعة ترى عدم وجود أي ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال البنك بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

"" **** ""

نيابة عن لجنة المراجعة

جمال عبدالكريم الرماح

رئيس لجنة المراجعة